

تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠١٧

يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لبنك صحار للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

شهد عام ٢٠١٧ تحسناً في أوضاع السوق وتعزيزاً للأنشطة الاقتصادية لمختلف البلدان الناشئة والنامية، وقد شهدت معظم البلدان المتقدمة انخفاضاً في النمو وخاصة البلدان المصدرة للنفط الخام. وتتوقع سلطنة عُمان أيضاً تباطؤاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسبب تخفيض الإنفاق وضعف النشاط الاقتصادي الناجم عن انخفاض أسعار النفط الخام.

سجل البنك أرباحاً صافية بلغت ٢٥,٣٣١ مليون ريال عماني في نهاية عام ٢٠١٧، هذا وقد اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة ٥% لهذا العام، أي ما يعادل ٥ بيسات لكل سهم، كما اقترح مجلس الإدارة أيضاً توزيع أسهم مجانية بنسبة ١٠%، بمعدل ١٠ أسهم لكل ١٠٠ سهم.

اختتم بنك صحار الربع الأخير من عام ٢٠١٧ بأداء متميز مع مبادرات موجهة نحو ابتكار منتجات تناسب متطلبات الزبائن، ورقمنة العديد من الخدمات التي يقدمها، بالإضافة إلى استخدام الموارد المتاحة لتلبية جميع توقعات الزبائن.

بلغ معدل نمو أصول الشركات خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧ نسبة ٥,٣% مقارنة بـ ١,١% خلال الربع الثالث من نفس العام. وارتفع إجمالي أصول صحار الإسلامي بنسبة ٦,٨% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧ مقارنة بـ ١,٥% خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧. وشارك البنك في مبادرات مختلفة في إطار المسؤولية الاجتماعية، حيث كان له حضور في قمة OER للأعمال، مجسداً عبر هذه المشاركة التوجهات الحكومية بتنويع الاقتصاد الوطني ودعمه. كذلك شارك صحار الإسلامي في دعم الأحداث والفعاليات المختلفة التي هدفت للمحافظة على الثقافة العُمانية الأصيلة، والتي كان من أبرزها مهرجان الخيل والإبل السنوي الثالث الذي تم تنظيمه تحت إشراف وزارة الشؤون الرياضية.

وكان من أبرز أحداث الربع الأخير من عام ٢٠١٧ ما نفذ البنك في قطاع التجزئة المصرفية، وهي سحبات برنامج المميز للادخار في كل من ولاية بهلاء وصحار، حيث لاقت هذه السحوبات نجاحاً كبيراً، والذي يعتبر امتداداً لنجاحات البرامج السابقة التي أنجزها البنك، وتأكيداً على تفردّه باعتباره أحد البرامج الادخارية المميزة والذي يقدم أكبر عدد من الجوائز في القطاع المصرفي المحلي، وتغطي جميع فئات الزبائن. كما حقق قطاع التجزئة المصرفية نمواً قوياً بنسبة ٩,٥% خلال العام.

وفي ما يتعلق بجهود البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية، فقد عزز البنك جهوده، مطلقاً عدداً كبيراً من المبادرات التي نفّذها ببرنامجه "صحار العطاء" للمسؤولية الاجتماعية. وفي هذا السياق، عمل البنك على دعم عدد من الجمعيات الأهلية في مختلف أنحاء السلطنة، مؤكداً بذلك التزامه تجاه تمكين المجتمعات المحلية وأبنائها عبر تعزيز التنمية المستدامة فيها. كذلك، فقد قام البنك بلعب دور فعال في دعم الأحداث والفعاليات الرامية لإحداث تغييرات اجتماعية إيجابية، كان من أهمها دعمه للمسيرة السنوية للتوعية بمرض السرطان والتي نظمتها الجمعية العُمانية للسرطان.

وقد شهدت انجازات البنك في الربع الأخير من عام ٢٠١٧ تركيزاً أكبر تجاه تواجد البنك على مواقع التواصل الاجتماعي والقنوات الإلكترونية، وذلك بفضل استراتيجياته التي تولي هذا الجانب اهتماماً كبيراً حيث يحرص على الارتقاء بهذه القنوات، وتطويرها والانتقال بها إلى مستويات أكثر تقدماً في إطار سعيه المتواصل للاقتراب من زبائنه على نحو أكبر لتلبية احتياجاتهم بما يتواءم مع متطلبات العصر. وقد تمكّن

البنك من التواصل مع الزبائن من خلال التفاعل المستمر معهم عبر المسابقات المتنوعة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وأسهم حضوره الكبير في تعزيز علاقاته مع الزبائن الذين يشكلون الركيزة الأساسية التي يقوم عليها.

وقد أكد البنك على تقدّمه الكبير الذي استطاع تحقيقه في ما يتعلق بالتحوّل نحو الرقمية بتحقيقه لإنجاز كبير، ضمه لسجل إنجازاته الحافل، إثر فوزه بجائزتين من مؤسسة إنفوسيس فيناكل وسط منافسة مع أكثر من ١٦٠ مرشحاً، وذلك عن برامج التحوّل المصرفي ضمن فئتي الابتكار في الخدمات المصرفية المبنية على التقنيات الحديثة الناشئة، وفي الخدمات المصرفية الأساسية المنبثقة من التحوّل المصرفي الرقمي في إدارة المشاريع للمصارف متوسطة الحجم.

الاقتصاد

ظلّ أداء السلطنة إيجابياً بعدة مؤشرات اقتصادية. وساعد الانتعاش الجزئي لأسعار النفط الخام بالإضافة إلى التوجه نحو التنويع الاقتصادي إلى زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة ١٢,٣% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ مقارنة بـ ١١,١% في النصف الأول من عام ٢٠١٦. وبلغ متوسط سعر النفط الخام العماني خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠١٧ ما قيمته ٥٠,٦ دولار أمريكي. وقد اتخذت السلطنة عدداً من التدابير لدعم الميزانية العمومية ومواصلة النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني. وبلغ معدل التضخم السنوي القائم على مؤشر أسعار المستهلكين خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر ٢٠١٧ نسبة ١,٦%.

وتستمر الخدمات المصرفية في تميزها كمساهم رئيسي في القطاع المالي حيث تساهم في الجزء الأكبر من الوساطة المالية في إدارة الاقتصاد. ويستمر الوضع المالي للبنوك من حيث جودة الأصول وتغطية المخصصات وكفاية رأس المال قوياً. واستمر القطاع المصرفي في سلطنة عمان في تحقيق نمو معقول في كل من الائتمان والودائع. وبلغ رصيد القروض البنكية التقليدية والإسلامية ٢٣,٥ مليار ريال عماني في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧، أي بزيادة قدرها ٧,٣% مقارنة بالعام السابق. وبلغ إجمالي الودائع ٢١,٥ مليار في نوفمبر ٢٠١٧، أي بزيادة قدرها ٦% عن عام ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بهيكل سعر الفائدة الداخلي للبنوك التقليدية، فقد ارتفع متوسط سعر الفائدة المرجح على ودائع الريال العماني إلى ١,٦٧٧% في نوفمبر ٢٠١٧ من ١,٤٤٣% في عام ٢٠١٦، في حين ارتفع المتوسط المرجح لسعر الإقراض ليبلغ ٥,٢١٥% مقارنة بـ ٥,٠٨١% للفترة نفسها. وبلغ معدل الفائدة على القروض المحلية نسبة ١,٢١٤% في نوفمبر ٢٠١٧، أي أعلى من ٠,٤٧٥% مقارنة بعام ٢٠١٦. وبلغ متوسط سعر إعادة الشراء للسيولة من قبل البنك المركزي العماني نسبة ١,٧٦٧% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٧. ويعكس الثبات العام لأسعار الفائدة بعض القيود على السيولة في النظام المصرفي وزيادة المنافسة بين البنوك للودائع.

أعلنت الحكومة ميزانية العام ٢٠١٨، التي تركز على التنويع الاقتصادي ويهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي للسلطنة ورفع معدل النمو الاقتصادي والاستقرار في مستوى معيشة المواطنين. ومن المتوقع أن يصل الإنفاق الحكومي إلى ١٢,٥ مليار ريال عماني بإيرادات قدرها ٩,٥ مليار ريال عماني، ليصل العجز المقدّر في الميزانية قدره ٣ مليارات ريال عماني. وسيتم تمويل هذا العجز عن طريق قروض دولية وقروض محلية والسحب من صندوق الاحتياطي العام للدولة. وتستند ميزانية الدولة للسنة المالية ٢٠١٨ إلى افتراض متوسط سعر برميل النفط ٥٠ دولار مقابل ٤٥ دولار للبرميل في ميزانية عام ٢٠١٧.

وقد زادت الإيرادات المدرجة في لميزانية الدولة من ضريبة دخل الشركات بنسبة ٢٥% لتصل إلى ٥٠٠ مليون ريال عماني في ميزانية ٢٠١٨ من ٤٠٠ مليون ريال عماني في ميزانية عام ٢٠١٧. ويرجع ذلك أساساً إلى التعديلات التي أدخلت على قانون ضريبة الدخل خلال عام ٢٠١٧ والتي بدورها رفعت معدل ضريبة دخل الشركات من ١٢% إلى ١٥%، وإلى إلغاء الإعفاء القانوني من ٣٠,٠٠٠ ريال عماني، وتوسعة الفئات الضريبية على الشركات الأجنبية الخاضعة للضريبة في سلطنة عُمان. ولا تشمل ميزانية الدولة أية ضرائب جديدة على الرغم من أنه من المتوقع أن تفرض ضريبة السلع الخليجية على بعض المنتجات في عام ٢٠١٨. وقد تم تأخير ضريبة القيمة المضافة على السلع في سلطنة عُمان حتى عام ٢٠١٩ مما كان له أثر إيجابي من خلال مواصلة خفض العجز المالي المدرج في الميزانية.

أبقت وكالة ستاندرد اند بورز (S&P) على نظرتها المستقبلية السلبية للسلطنة وذلك لان العجز المالي في السلطنة ، لكنها أكدت على أن مستقبل البلاد مستقر. وخفضت الوكالة ائتمان البلاد الى (BB) من مستواه السابق (BB+)، وتراجعها الثاني في ستة اشهر، حيث تواصل البلاد النظر إلى الأسواق الدولية لخدمة عجزها المالي، الذي نجم عن انخفاض عائدات النفط. ويأتي التراجع في أعقاب تحركات مماثلة من قبل وكالات التصنيف فيتش وموديز (Fitch & Moody's) في يونيو ويوليو على التوالي، مع خفض التوقعات المستقبلية لسلطنة عمان.

نظرة عامة على النتائج المالية لعام ٢٠١٧

وقد أثبت عام ٢٠١٧ أنّ هذا العام مثل تحدياً بالنسبة للبنك وسط بيئة أسعار الفائدة المتزايدة بسبب ضيق السيولة في السوق والمنافسة الشديدة بين البنوك. وقد أكمل البنك عشر سنوات من النجاح، و ارتفع صافي إيرادات الفوائد خلال العام بنسبة ٥,٩١% ليصل إلى ٤٧,٧٢١ مليون ريال عماني، مقارنة بـ ٤٥,٠٥٧ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٦. وارتفع الدخل التشغيلي لعام ٢٠١٧ إلى ٧٦,٤١٦ مليون ريال عماني، بزيادة قدرها ٧,٧٩% مقارنة مع ٧٠,٨٩٢ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٦. بلغت الأرباح التشغيلية لهذا العام ٤١,٦١٨ مليون ريال عماني مقارنة بـ ٣٧,٨٣٩ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٦ بارتفاع قدره ٩,٩٩%. بلغ صافي ربح البنك ٢٥,٣٣١ مليون ريال عماني للعام، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٢,٥٤% عن صافي أرباح العام السابق و البالغ ١٩,١١٢ مليون ريال عماني. وتواصل الأعمال الأساسية للبنك الإشارة إلى قوته وربحيته.

بلغ صافي القروض وسلفيات البنك مبلغ ٢,٠٩٩ مليار ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بزيادة قدرها ٩,٧١% مقارنة مع ١,٩١٣ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦. وارتفعت ودائع العملاء بنسبة ٧,٢٦% إلى ١,٦٤٣ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٧ من ١,٥٣٢ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٦. وبلغت حصة البنك من قروض القطاع الخاص نسبة ١٠,٠١% كما في نوفمبر ٢٠١٧ مقارنة بـ ٩,٨٥% في ديسمبر ٢٠١٦، في حين بلغت حصة من ودائع القطاع الخاص نسبة ٨,١٦% في نوفمبر ٢٠١٧ مقارنة مع ٨,٧٥% كما في ديسمبر ٢٠١٦. خلال العام، حصل البنك على قرض مجمّع بقيمة ٢١١,٧٥ مليون ريال عماني بغرض التنويع الأمثل لموارد التمويل.

وزادت نسبة القروض المتعثرة مقارنة بإجمالي القروض والسلفيات من نسبة ١,٦٩% لتصل إلى نسبة ٢,٣٢% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. ويرجع ذلك إلى تدهور جودة أصول التجزئة والتعثر في السداد من بعض عملاء الشركات المتوسطة والصغيرة. ويواصل البنك التركيز على جودة الأصول والمحافظة على هذه النسبة في أدنى مستوى لها.

وقد أوجد البنك مكانة لنفسه في قطاع الخدمات المصرفية للشركات، ليس فقط كداعم للمبادرات الحكومية، ولكن أيضاً كمؤسسة رائدة و متميزة في مجال تقديم الحلول المصرفية. وقد قام قطاع الخدمات المصرفية للشركات بالتوقيع على صفقات كبيرة خلال عام ٢٠١٧، مضيفاً بذلك إسهاماً قيماً في الأداء العام للبنك. وكما هو مخطط له، أغلق البنك بنجاح عملية إصدار سندات دين رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بمبلغ ١٠٠ مليون ريال عماني خلال العام.

واصلت الصيرفة الإسلامية نموها القوي والثابت في السلطنة. بالتزامن مع ذلك، واصل صحار الإسلامي أيضاً تحقيق نمو كبير في عام ٢٠١٧. كما قام البنك بتنفيذ برامج تدريبية متنوعة في الشريعة للموظفين. وقد ساعد ذلك على نمو ملحوظ في قطاع البيع بالتجزئة وقطاع الشركات خلال العام، على الرغم من المنافسة القوية من البنوك والنوافذ الإسلامية الأخرى.

إنّ الأداء المالي الثابت لعام ٢٠١٧ ما هو إلا ثمرة استمرار العمل الجاد والالتزام من قبل موظفي البنك بتقديم خدمة ممتازة لعملائنا في بيئة يسودها التنافس الشديد، ومن خلال عملهم المتواصل هذا استطاع بنك صحار أن يكسب ثقة العملاء وأن يوفر عائداً مستقراً لحملة الأسهم، كما تواصل الإدارة بكافة مستوياتها تحسين أصول البنك وتعزيز النمو وخفض نفقات التشغيل.

وقد كان لعامل التجديد الناجح للهيكل التنظيمي لعدد من الأقسام في البنك نصيباً من المساهمة في الإنجازات المالية التي تحققت، بالإضافة لإدخال العديد من منتجات التجزئة والجملة المبتكرة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم صحار الإسلامي بتوفير مجموعة واسعة من المنتجات لزبائن البنك للاختيار من بينها، والتي ستعمل بدورها على تعزيز استمرار نمو البنك.

الخطط المستقبلية

يعتبر تحقيق الربح ومواصلة النمو تحدياً كبيراً وذلك لظروف السوق والمتمثلة في المنافسة المتزايدة أكثر من أي وقت مضى والتأثيرات الأخرى على السوق بسبب انخفاض أسعار النفط. على الرغم من هذه الظروف، فإننا في بنك صحار مستعدون لمواجهة السوق بكل ثقة وإصرار لاغتنام الفرص، والاستفادة القصوى والفعالة من كل الفرص في كل ميادين العمل.

سيكون تعزيز خدمة العملاء ورضاهم أحد العناصر الأساسية والحيوية لبنك صحار. وسيعمل البنك على الاستفادة من تقنياته المصرفية الأساسية التي تم تحديثها وإضافة المزيد من قنوات التوزيع التي من شأنها مواكبة أنماط الاستخدام للعملاء. وقد وضعنا خططاً للعمل في هذا المجال، تتضمن تطوير وتحديث أنظمتنا وتعزيز وسائل الراحة للعملاء من خلال توفير قنوات إلكترونية فعّالة. كما سيتم تجهيز قنوات مركز الاتصال بشكل أفضل بالتكنولوجيا والخبرة ذات الصلة لتسهيل التوجيه والمساعدة في الوقت المناسب للعملاء.

يعتزم البنك الاستمرار في مواكبة الحكومة في سعيها لتشجيع الشركات المتوسطة والصغيرة، وذلك من خلال مواصلة استراتيجيتنا في هذا القطاع والتمويل على أساس التفهم لمتطلبات واحتياجات هذا النوع من الأعمال. لهذا الغرض قمنا بإعادة صياغة وحدة الشركات المتوسطة والصغيرة مع التركيز على الاحتياجات المصرفية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ووحدة رجال الأعمال ورواد الأعمال العمانيين الموهوبين الشباب وغيرهم من الشركات العمانية. وقد أعيد تنسيق السياسات لخدمة عملاء القطاع بكفاءة من خلال تزويدهم بالحلول في وقت قياسي.

مواردنا البشرية هي حجر الأساس في مسيرة نجاحنا، و سنعمل على مواصلة الاستثمار في تدريب و تأهيل موظفي البنك لما لهم من أهمية لمؤسستنا وللدولة بشكل عام، كما سنقوم بتسخير أفضل السبل والوسائل – كمراكز التقييم والتعليم المدمج ومبادرات تطوير المهارات القيادية والتنفيذية – لتطوير مستوى موظفينا للتوافق مع تحديات المستقبل وتطلعاتهم المهنية. وسيبقى هذا التطوير المستمر جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتنا طويلة المدى كما سنلتزم بفاعلية التدريب المستمر والتطوير لمختلف المستويات.

و عند إنجاز هذه المهام، سنكون قد قطعنا شوطاً هاماً في مسيرة بناء مؤسسة صلبة ذات قاعدة راسخة تلبي الاحتياجات المالية للسوق العماني، كما أنها ستمهد الطريق أمام الخطة الخمسية التاسعة للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠. وفي ظل قوة واستقرار الأصول المالية – إلى جانب الإدارة السليمة – عن طريق فريق الموظفين المتفاني في العمل وقاعدة العملاء المتنامية، سنكون في وضع جيد للاستفادة من هذه الفرص وإدارة المشهد الاقتصادي لعام ٢٠١٨، والمضي قدماً في دعم إنجازات بنك صحار ووضع استراتيجية ملائمة وفعالة لتنفيذ أهدافنا وتحقيق تطلعات زبائننا.

حوكمة الشركات

قام البنك بإعداد تقرير شامل عن حوكمة الشركات أجازته المدقق الخارجي للبنك وهو مضمّن في التقرير السنوي لعام ٢٠١٧، وقد تم إعداد هذا التقرير تماشياً مع التوجيهات المنصوص عليها بموجب ميثاق حوكمة شركات المساهمة العامة الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال. و يواصل بنك صحار تأكيده على تمسكه بأفضل تقاليد حوكمة الشركات والحرص على الالتزام بمتطلبات الإفصاح والمساءلة الكافية، وقد عملنا باستمرار لضمان ذلك الالتزام خلال العام الحالي، وسواصل القيام بذلك في السنوات القادمة. يستند نظام الرقابة الداخلية للبنك على إجراءات مستمرة ومتواصلة صمّمت لتحديد المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال البنك، كما أنّها مصممة لتحديد طبيعة ومدى هذه المخاطر وكيفية إدارتها بكفاءة وبشكل اقتصادي، وبالتالي توفير ضمانات معقولة لحملة الأسهم في البنك وللمجلس الإدارة والعملاء.

المسؤولية الاجتماعية للبنك

يضع بنك صحار المسؤولية الاجتماعية ضمن أهم أولوياته. حيث قام البنك بوضع برنامج شامل للمسؤولية الاجتماعية. وكجزء من هذا البرنامج، يسعى البنك للتأكد من أنّ مساهماته في هذا الجانب يتم التخطيط لها وتقييمها بعناية من أجل التنويع والوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس وخاصة من هم في أمس الحاجة إلى ذلك، وتقديم الدعم اللازم لهم على حد سواء. ولقد وسّع البنك دعمه تحت هذا البند على مر السنوات ليشمل مجموعة واسعة من المنظمات والبرامج الخيرية التي تساعد على تحسين حياة المواطنين في مختلف أنحاء السلطنة. وقد ساند البنك أيضاً مختلف حملات السلامة على الطرق والتوعية بالبيئة لرفع مستوى الوعي حول هذه الموضوعات في البلاد.

في الختام

يسرني ويسعدني أن أعبّر عن خالص تقديري لكل من عمل بكل جهد وتفاني وإخلاص لجعل العام العاشر للبنك عاماً آخر من النجاح والازدهار. وبالنسبة لبنك من البنوك النامية مثل بنك صحار فإنه من الضروري أن يكون لديه فريق عمل مكون من الموظفين المحترفين والمتفانيين في عملهم، لذا أود أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن خالص شكري وامتناني لكل شركاء المصلحة وأعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية والموظفين.

و الأهم من ذلك، لا بد لنا أن نشيد بالدور الذي لعبه زبائننا الكرام في جعل عام ٢٠١٧ من الأعوام التي تستحق الذكر، فضلاً عن دورهم في المضي قدماً نحو تحقيق التميز، فقد كانوا دعامة وركيزة ثابتة لقوة البنك و لإيمانهم بالبنك وبمنتجاته الأمر الذي أسهم في إلهامنا لتحقيق المزيد والمضي قدماً.

في الختام، ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، وموظفي البنك فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى البنك المركزي العماني، والهيئة العامة لسوق المال على دعمهما المتواصل، والتوجيه الذي نتلقاه منهما، في بيئة عمل تتميز بالشفافية. كما يشرفني أن أرفع وافر الشكر والعرفان لمولانا صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله و رعاه – على رعايته السامية وحكومة جلالته الرشيدة لما قامت وتقوم به من دور فاعل ومهم للإرتقاء بالقطاع المالي والمصرفي في شتى نواحيه .

والله ولي التوفيق ،،،

محمد بن محفوظ العارضي
رئيس مجلس الإدارة